

دور السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية -

The role of tax policy in achieving economic balance in Algeria- Empirical study-

اسماعيل مراد

جامعة عين تموشنت - الجزائر

Mor_sma2011@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

كش محمد*

جامعة عين تموشنت - الجزائر

keche_mohammed@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2020/10/30

تاريخ القبول: 2021/06/28

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى واقع السياسة الجبائية وتطورها في الجزائر، وإلى ماهية النمو الاقتصادي والنظريات الرابطة بين الجبائية والنمو الاقتصادي كخطوة ثانية، أما الجانب التطبيقي فخصص إلى الدراسة القياسية والتي تركز خاصة على العلاقة بين الجبائية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب من أساليب التنبؤ واتخاذ القرار وهو طريقة التكامل المتزامن باعتباره نموذج من النماذج الاقتصادية القياسية.

وخلصت النتائج إلى أن معامل الجبائية البترولية في علاقة تكامل سالب ومعنوي وهذا يعني أن منح أي تسهيلات تتعلق بالتحفيزات والإعفاءات الجبائية يدفع بالمؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار وخاصة في قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يفسر من خلال معامل الاستثمار الأجنبي في العلاقة الذي هو معنوي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن.

تصنيف JEL: H21، E62، C3.

Abstract:

This research aims to study and analyze the role of tax policy in achieving economic growth in Algeria, as we dealt in the theoretical side with the reality of taxation policy and its development in Algeria, and what economic growth and theories linking taxation and economic growth as a second step, while the practical side was devoted to the study Standard, which focuses in particular on the relationship between collection and economic growth, through the use of one of the methods of forecasting and decision-making, which is the simultaneous integration method as one of the economic standard models.

The results concluded that the oil levy coefficient in the relationship of integration is negative and significant, and this means that granting any facilities related to incentives and tax exemptions pushes foreign institutions to invest, especially in the hydrocarbon sector, which leads to an increase in oil exports and thus an increase in the gross domestic product, and this is explained through The foreign investment coefficient in the relationship that is significant.

Keywords: Tax policy, Economic growth, Simultaneous integration.

Jel Classification Codes: C3.E62, H21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تطور دور الدولة في الاقتصاد ولم يعد تدخلها مقتصرًا على وظائف محدودة كالأمن، والعدالة والتمثيل الدبلوماسي حيث أصبحت عونًا اقتصاديًا كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية، ولقد أدى توسع دور الدولة إلى التوسع في رسم السياسة الجبائية، ولم يعد الهدف من فرض الضرائب والرسوم وتوفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط، بل تؤدي أيضًا أهدافًا أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وأضحت تشكل أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال الزيادة في النمو الاقتصادي. لقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنًا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الجبائية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر كما أنه ليس توازنًا رقميًا بل هوكيفي ينظر إلى النوع بالإضافة إلى الكم، لذا أصبح على السياسة الجبائية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الوجوه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع وكذلك كلما اندمجت الموازنة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجًا ماليًا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية الاجتماعية لخدمة السياسة العامة ومصالح الاقتصاد الوطني.

والجزائر كأحد الدول النامية قامت بإصلاحات شاملة على سياستها الجبائية سنة 1992 قصد تمكينها من مواكبة النقلة النوعية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، واستهدفت هذه الإصلاحات في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام. ومن ثم فإن إشكالية الموضوع محل الدراسة والبحث، تكمن في: ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي؟.

ولمعالجة إشكالية الدراسة إتمدنا على الفرضية التالية:

✓ تعد السياسة الجبائية من أهم الأدوات لتعبئة رأس المال وضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه.

1.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في كون أن السياسة الجبائية زيادة على أنها تعتبر مصدرًا تمويليًا مهمًا للخزينة العمومية لمواجهة نفقات الدولة، فهي تبقى الأداة والوسيلة المثلى التي يمكن للسلطات العمومية استعمالها لتوجيه الاقتصاد الوطني، والارتقاء به، والرفع من معدل النمو الاقتصادي.

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أولاً إلى إبراز دور السياسة الجبائية كأداة توجيه لسياسة اقتصادية من خلال تأثيرها على المتغير الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، ومن ثم ضرورة إدماجها كمتغير أساسي في سياسات التنمية المنتهجة من طرف الدولة، فالسياسة الجبائية هي وسيلة فعالة في يد السلطة من أجل تصحيح النقائص وتوجيه التشريعات الجبائية في خدمة النمو الاقتصادي، وهذا بالتنسيق طبعًا مع السياسة النقدية والمالية.

2. السياسة الجبائية وتطورها في الجزائر:

1.2. ماهية السياسة الجبائية: تعرف السياسة الجبائية على أنها "مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، وبالتالي فإن السياسة الجبائية هي أداة تستخدمها

الدولة وتكييفها لتحقيق أهداف محددة في حقول النشاط الاقتصادي ومن تم تنفيذ مشاريع التنمية، وتطوير الخدمات العامة لذلك تتميز السياسة الجبائية بمايلي:

- أنها مجموعة متكاملة من البرامج يسود بين مكوناتها التنسيق والترابط؛
- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس الأهداف؛
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا وإعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة، وتشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الجبائية إنفاقا جبائيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى المجموعات التالية (التخفيضات الجبائية القرض الجبائي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، تأجيل مواعيد الدفع، الإعفاءات الجبائية).

2.2. تطور السياسة الجبائية في الجزائر: لم تكن للسياسة الجبائية الجزائرية قبل إصلاح سنة 1992 فعالية تذكر بالنظر إلى الإهتمام الضئيل الذي كانت توليه السلطات للجباية بصفة عامة، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على الإيرادات الكبيرة التي كانت تدرها الصادرات البترولية لميزانية الدولة، والتي كانت تستطيع من خلالها تغطية أغلب نفقاتها العامة، إلا أنه وبالنظر للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري إثر انهيار أسعار البترول سنة 1986، واستجابة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، توجب إعطاء أهمية أكبر للسياسة الجبائية والنظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، فليس لها توجه فقط نحو السماح بتحقيق الأهداف الظرفية القصيرة الأجل، ولكنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل كما أنها تعتبر عاملا مفسرا لمعدل النمو الاقتصادي ومن تم الأداة المفضلة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتمثلت مكونات الإصلاح الجبائي في الجزائر:

- في مجال الضرائب المباشرة: أسفر الإصلاح الجبائي عن ضرائب معاصرة من خلال الضرائب التالية: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، الرسم العقاري (TF)؛
 - في مجال الضرائب غير المباشرة: الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC)، والرسم على المنتجات البترولية (TP)؛
 - في مجال حقوق التسجيل والطابع: نجد حقوق التسجيل التي تتعلق بكل عملية تحويل الملكية، إنشاء الشركات والعقود المختلفة، أما فيما يتعلق بحقوق الطابع فهي قيمة نقدية تفرض على مختلف الطوائع المستعملة.
- كما تم إعادة تنظيم الإدارة الجبائية وتحديثها وذلك بإنشاء مركز الضرائب (CDI) في كل ولايات الجزائر بالإضافة إلى المراكز الجوارية (CPI) وذلك من أجل تفعيل السياسة الجبائية وتحقيق زيادة في المردودية الجبائية وإعادة التوازنات المالية والاقتصادية للدولة.

3. الإطار المفاهيمي والنظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي:

1.3. الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي: لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم، وفي هذا السياق نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي: فهو "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من

الدخل الوطني الحقيقي"، وعرفه Jacques Lecaillon على أنه "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"، ومن خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول الثلاث نقاط التالية:

• يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني، وعليه فإن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني؛ أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي يجب أن تكون الزيادة في نمو الناتج أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم؛

• أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض، نمو بالمفهوم الاقتصادي.

2.3. النظريات الرابطة بين الجبائية والنمو الاقتصادي:

1.2.3. نماذج الكينزيين المحدثين للجبائية كمتغير محفز لمعدل النمو المتوازن: من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية نجد ما يلي: نموذج سميت ووايت (White and Smith)، حيث قام سميت بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، فهدف سميت تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، نموذج سميت يتجه إلى اعتبار دور الجبائية على أنه عنصر مهم وجزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية، وإدخال الجبائية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل نموذج "Kurihara"، وحسب هذا النموذج يتركز بشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية مفترضا بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب بنفس المعدل المضمون والذي يسميه "معدل نمو القدرة الكاملة" فإن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجبائية على الخصوص والمتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن، أما وايت اهتم بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى باللاتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجبائية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة.

2.2.3. النماذج النيوكلاسيكية للجبائية كمتغير محفز لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل: حسب النيوكلاسيك، فإن معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسة الاقتصادية والجبائية خصوصا، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية والجبائية يتم استخدامها هنا من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو، إن إدخال الجبائية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى مجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي وقد تم إدخال هذا المتغير من طرف الاقتصاديين (K.Sato و Cortowall)

4. التحليل القياسي باستخدام التكامل المتزامن اعتمادا على برنامج (EViews): بعد تتبع مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الجبائية بالجزائر، سننتقل إلى التحليل القياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن لتحديد مدى تأثير الجبائية بنوعها (العادية FIO والبتروولية FIP) على النشاط الاقتصادي الممثل في النمو الاقتصادي، حيث تم تحصيل بيانات الإيرادات الجبائية (1975-2015) وكل من الناتج المحلي الإجمالي PIB، النفقات الحكومية DEP، الإستثمار الأجنبي المباشر IND، سعر الصرف الحقيقي TAC، الدين الخارجي DE مؤشر حجم الدولة TE، من معطيات البنك الدولي WB وقد تم أخذ اللوغاريتم العشري Log لتلافي مشكلة عدم التباين.

1.4. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

1.1.4. اختبار استقرار سلسلة الناتج المحلي الإجمالي PIB: لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS اعتمدنا على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير ثلاثة نماذج مختلفة وتحث ثلاثة فرضيات: بدون حد ثابت، بوجود حد ثابت، بوجود حد ثابت واتجاه زمني.

$$\log pib_t = \Phi_t \log pib_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log pib_t = \Phi_t \log pib_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log pib_t = \Phi_t \log pib_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث:

$$\log pib_t = \Phi_t \log pib_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

الجدول (01): اختبار Phillips-Perron (النموذج الثالث)

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Srd.Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.137958	0.095172	-1.449562	0.15556
C	1.572049	0.951581	1.652039	0.1070
@TREND	0.020689	0.015592	1.326897	0.1927

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews)

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{tab}=2.79 < t_{cal}=1.32$ ، نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى

❖ تقدير النموذج الثاني:

$$\log pib_t = \Phi_t \log pib_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

الجدول (02): اختبار Phillips-Perron (النموذج الثاني)

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Srd.Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.012274	0.009357	-1.311736	0.1975
C	0.332903	0.126018	2.641708	0.0152

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews).

نقوم باختبار معنوية معامل الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر $t_{tab}=2.5$

$t_{cal}=2.64 > H_0: \Phi=1$ وبالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة

الجدول (03): اختبار جذر الوحدة (سلسلة الجبائية العادية)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.674078	1.0000
Test critical values	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	
*Mackinnon (1996) One-sided p-values.			
Residual variance (no correction)			0.016973
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.017962

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews).

بما أن احتمال المعنوية 1.00 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى:

• تقدير النموذج الثالث: أولاً نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$
- نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = -0.78 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 5.25 > t_{tab} = 2.54$
نرفض الفرضية H_0 وبالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$ بما أن احتمال المعنوية 0.00 أصغر من كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

2.1.4. اختبار استقرار سلسلة الجبائية البترولية FIP: سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية.

$$\log fip_t = \Phi_t \log fip_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log fip_t = \Phi_t \log fip_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log fip_t = \Phi_t \log fip_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث: أولاً نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$
نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 2.24 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 2.13 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$

بما أن احتمال المعنوية 0.999 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 .

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

• تقدير النموذج الثالث : أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = -0.88 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

• تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر

$$H_0: \Phi=1 \quad t_{cal}=2.62 > t_{tab}=2.54 \quad \text{وبالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة}$$

بما أن احتمال المعنوية (0.00) أصغر من كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

3.1.4. اختبار استقرار السلسلة النفقات العامة DEP:

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية.

$$\log dep_t = \Phi_t \log dep_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log dep_t = \Phi_t \log dep_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log dep_t = \Phi_t \log dep_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = 1.71 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = 2.37 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $\Phi=1 : H_0$

بما أن احتمال المعنوية 1 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

• تقدير النموذج الثالث : أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

- نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = -0.95 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = 3.54 > t_{tab} = 2.54$

نرفض الفرضية H_0 وبالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$

- بما أن احتمال المعنوية (0.0005) أصغر من كل المستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

4.1.4. اختبار استقرار السلسلة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة IND

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS أو من

النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\log ind_t = \Phi_t \log ind_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log ind_t = \Phi_t \log ind_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log ind_t = \Phi_t \log ind_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث: أولاً نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$ ، نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = -2.38 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 1.45 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $\Phi=1 : H_0$

بما أن احتمال المعنوية 0.7392 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

• تقدير النموذج الثالث: أولاً نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = -0.027 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

• تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 1.40 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول .

• تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $\Phi=1 : H_0$

بما أن احتمال المعنوية 0.000 أصغر من كل المستويات المعنوية وبالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

5.1.4. اختبار استقرار السلسلة سعر الصرف TAC :

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها ، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\log tac_t = \Phi_t \log tac_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log tac_t = \Phi_t \log tac_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log tac_t = \Phi_t \log tac_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث: أولاً نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر $t_{cal} = 1.77 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal}=1.09 < t_{tab}=2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$

نلاحظ أن احتمال المعنوية 0.9609 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

• تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal}=0.28 < t_{tab}=2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى

• تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal}=1.61 < t_{tab}=2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول .

• تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$

بما أن احتمال المعنوية 0.00 أصغر من كل المستويات المعنوية وبالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

6.1.4. اختبار استقرار السلسلة تطور مؤشر حجم الدولة TE :

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS

أومن النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\log te_t = \Phi_t \log te_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log te_t = \Phi_t \log te_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log te_t = \Phi_t \log te_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

❖ تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal}=-0.88 < t_{tab}=2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا

عن الصفر $t_{cal}=1.21 < t_{tab}=2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$

بما أن احتمال المعنوية 0.2796 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

• تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal}=-0.19 < t_{tab}=2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر
 $t_{cal} = -0.89 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الأول .

- تقدير النموذج الأول: نقوم باختبار جذر الوحدة $\Phi=1 : H_0$

بما أن احتمال المعنوية 0.000 أصغر من كل المستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

7.1.4 اختبار استقرار السلسلة الدين الخارجي DE :

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة من عدمها ، وكذلك نوع السلسلة الغير مستقرة إن كانت من النوع المحدد TS

أو من النوع العشوائي DS معتمدين في ذلك على اختبار Phillips-Perron الذي يعمل على تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\log de_t = \Phi_t \log de_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\log de_t = \Phi_t \log de_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\log de_t = \Phi_t \log de_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

- ❖ تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = -3.66 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- ❖ تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$ نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر

$$t_{cal} = 3.34 > t_{tab} = 2.54 \text{ نرفض الفرضية } H_0 \text{ وبالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة } H_0: \Phi=1$$

بما أن احتمال المعنوية 0.7 أكبر من كل المستويات المعنوية بالتالي نقبل H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS

- ❖ اختبار استقرارية السلسلة في الفروق الأولى :

- تقدير النموذج الثالث: أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر $t_{cal} = -3.14 < t_{tab} = 2.79$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى

- تقدير النموذج الثاني: نقوم باختبار معنوية معامل الثابت C أي اختبار $H_0: C=0$

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن $t_{cal} = 0.42 < t_{tab} = 2.54$ نقبل الفرضية H_0 ونمر إلى

- تقدير النموذج الأول: حيث نقوم باختبار $H_0: \Phi=1$

بما أن احتمال المعنوية 0.00 أصغر من كل المستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

2.4. اختبار التكامل المتزامن:

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة فيمكن اختبار التكامل المتزامن وذلك من خلال ما يلي:

• اختبار Johansen:

الجدول (4): اختبار الأثر La trace

Date: 10/04/20Time: 09:02				
Sample (adjusted):1975 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LOGPIB LOGFIP LOGFIO LOGDEP LOGDE LOGIND LOGTAC LOGTE				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.833780	249.2557	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.702181	179.2724	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.624799	132.0329	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.569150	93.80143	69.81889	0.0002
At most 4 *	0.521224	60.96363	47.85613	0.0019
At most 5 *	0.363583	32.23926	29.79707	0.0257
At most 6 *	0.277829	14.61511	15.49471	0.0675
At most 7 *	0.048059	1.920850	3.841466	0.1658
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
*de notes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test(Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.833780	69.98330	52.36261	0.0004
At most 1 *	0.702181	47.23954	46.23142	0.0389
At most 2 *	0.624799	38.23147	40.07757	0.0795
At most 3 *	0.569150	32.83780	33.87687	0.0661
At most 4 *	0.521224	28.72437	27.58434	0.0356
At most 5 *	0.363583	17.62415	21.13162	0.1446
At most 6 *	0.277829	12.69426	14.26460	0.0872
At most 7 *	0.048059	1.920850	3.841466	0.1658
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews)

• اختبار Johansen يقوم باختبار رتبة المصفوفة π

H0: رتبة المصفوفة π لعلاقة التكامل المتزامن $r=0, \dots, k-1$

H1: رتبة المصفوفة π لعلاقة التكامل المتزامن $r=k$ (لا وجود لعلاقة التكامل المتزامن).

النتائج المتحصل عليها تبين أن قيم المصفوفة المقدرة تساوي :

$$\lambda_1=0.833, \lambda_2=0.702, \lambda_3=0.624, \lambda_4=0.569, \lambda_5=0.521, \lambda_6=0.363, \lambda_7=0.277, \lambda_8=0.048$$

وبمقارنة λ trace المحسوبة مع λ trace الجدولية ، يتضح أن هذه الأخيرة أصغر عند مستوى معنوية 5% من λ trace المحسوبة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 وذلك إلى غاية $r=5$ مما يعني وجود 6 علاقات تكامل متزامن.

من خلال نتائج المتحصل عليها في جدول اختبار علاقات التكامل المتزامن نلاحظ أن هناك تباين بين احصائية الأثر La statistique de la trace واحصائية القيمة الخاصة العظمى La statistique de la valeur propre maximale ، وبالرجوع إلى النظرية الاقتصادية نجد أن العلاقات المحصل عليها من خلال احصائية الأثر أكثر دلالة من احصائية القيمة الخاصة العظمى.

• تقدير نموذج VECM:

إن صيغة نموذج تصحيح الخطأ تأخذ في الاعتبار كل من العلاقة الطويلة الأجل وذلك لإحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية والعلاقة القصيرة الأجل وذلك بإدراج الفروق الزمنية فيها والتي تعبر عن التغير بين القيم من سنة إلى أخرى، وذلك للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للمتغيرات المتكاملة ، حيث يفترض أن هذه المتغيرات تتجه في الأجل الطويل نحو حالة الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن.

وذلك باستخدام العلاقة التالية :

$$Dy_t = y(y_{t-1} - \theta x_{t-1} + c_0) + c_2 + \sum_{i=1}^{p-1} \sigma_i Dy_{t-i} + \sum_{j=1}^{p-1} p_j Dx_{t-j} + \varepsilon_t$$

الجدول (5): تقدير نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates	
Date: 10/04/20 Time: 09:38	
Sample (adjusted): 1975 2015	
Included observations: 38 after adjustments	
Standard errors in () & t-statistics in []	
Cointegrating Eq:	CointEq1
LOGPIB(-1)	1.000000
LOGFIP(-1)	-1.981887 (0.04775) [-20.5635]
LOGFIO(-1)	0.609032 (0.09866) [6.173229]
LOGDEP(-1)	-0.326730 (0.09522) [-3.43115]
LOGDE(-1)	-0.019920 (0.03635) [-0.54798]
LOGIND(-1)	0.064006 (0.00830) [7.71429]
LOGTAC(-1)	-0.259380 (0.04894) [-5.30037]
LOGTE(-1)	-0.241733 (0.12146) [-1.99023]
C	-4.360287
Error Correction:	D(LOGPIB)
CointEq1	0.106289 (0.19572) [0.54307]

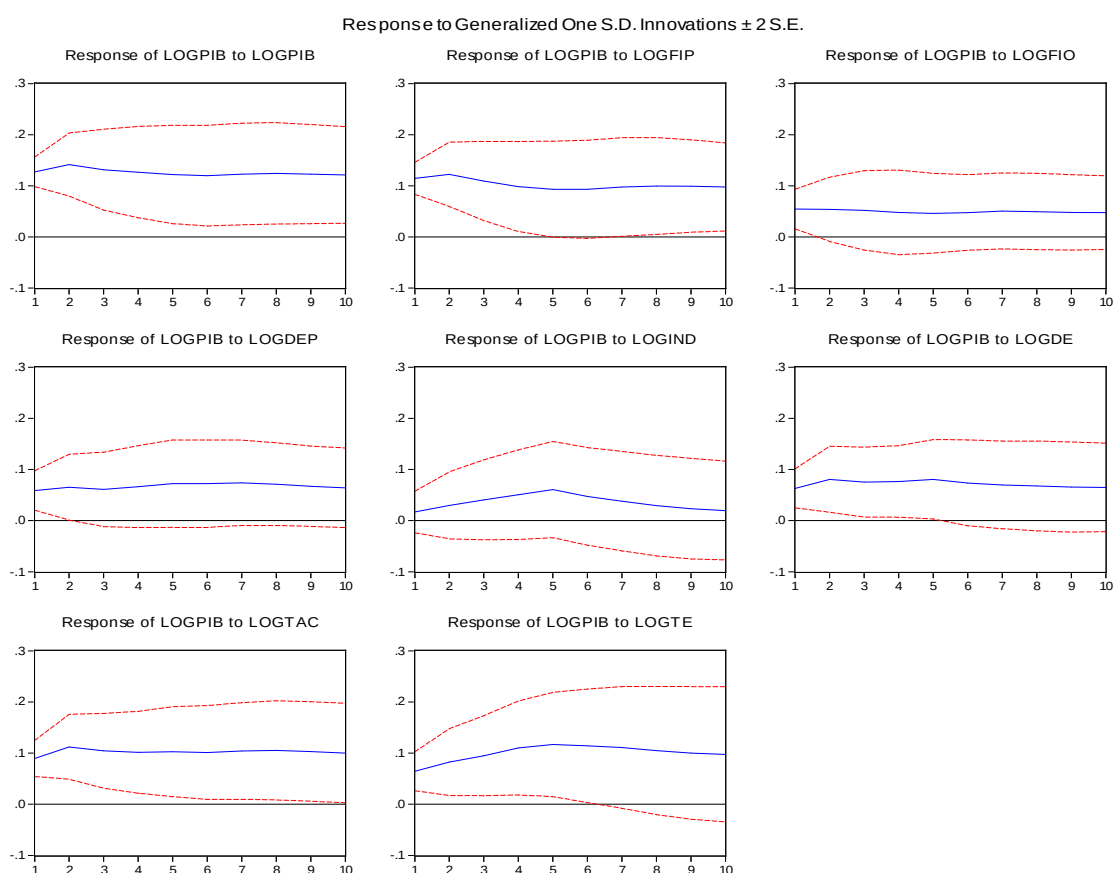
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews)

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المعاملات تختلف جوهرياً عن الصفر $t_{0.05}^{0.96} = 1.96 > |t^*|$ باستثناء معامل LOGDE(-1) $|t^*| = 0.54$ وهذا شيء عادي في تقدير نموذج VECM حيث نجد بعض المعاملات لا تختلف جوهرياً عن الصفر. ومن علاقة التكامل المتزامن نجد أن الناتج الداخلي الخام متكامل مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

إن معامل الجبائية البترولية في العلاقة سالب ومعنوي وهذا يعني أن منح أي تسهيلات تتعلق بالتحفيز والإعفاءات الجبائية يدفع بالمؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار وخاصة في قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يفسر من خلال معامل الاستثمار الأجنبي في العلاقة الذي هو موجب ومعنوي كما أن معامل الجبائية العادية موجب ومعنوي وهذا يعني أن زيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام.

- تحليل دوال الاستجابة الدفعية: إن وقوع صدمة على متغير مستقل قد تغير على متغيرات مستقلة أخرى والتي بدورها تؤثر على الناتج الداخلي الخام، ومن ثم فإن تحليل دوال الاستجابة الدفعية مهم لأنها تأخذ بعين الاعتبار كل العلاقات، والأشكال التالية تمثل الصدمات على المتغيرات المستقلة وأثرها على الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (1): دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (EViews)

يتضح من الشكل أن أي تغير مفاجئ في الجبائية البترولية مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل موجب ودائم في الناتج الداخلي الخام، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة للجبائية العادية وإن كان هذا التأثير موجب لكن قريب نوعا ما من الصفر.

كما يتضح كذلك أن أي تغير مفاجئ في الاستثمار الأجنبي المباشر مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي تصاعدي ضعيف في الناتج الداخلي الخام من الفترة الأولى وحتى الفترة السادسة وبعد ذلك يكون له اثر ايجابي لكن متناقص قريب من الصفر، ويبقى على ذلك للفترة اللاحقة، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى الباقية (النفقات العمومية ، معدل الصرف ، مؤشر تدخل الدولة ، الديون) فهي كذلك لها تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام.

5. خاتمة:

تعد الجبائية أداة مهمة يد الدولة تمكّنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتحقيق النمو الاقتصادي وقامت هذه الدراسة باختبار الآثار قصيرة وطويلة الأجل للجبائية على الاقتصاد الكلي خلال الفترة بين 1975-2015 من خلال اجراء دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المتزامن، وكان معامل الجبائية البترولية والعادية معنويين وهذا ما يعني أن منح أي تسهيلات تتعلق بالتحفيزات والإعفاءات الجبائية يدفع بالمؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار وخاصة في قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام الذي كان كذلك متكاملًا مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقدم جملة من الاقتراحات والتوصيات نوردّها في النقاط التالية:

- ✓ توسيع قاعدة الإخضاع الجبائي قدر الإمكان، خاصة إلى الأنشطة غير رسمية وإحصائها دوريا حتى يمكن إخضاعها؛
- ✓ التخفيض من نسب الاقتطاع الجبائي وتجنب تراكم الاقتطاع على نفس قاعدة الإخضاع وبذلك يمكن الحفاظ على تجدد وتكاثر المادة الخاضعة وفق ظروف ملائمة؛
- ✓ عقلنة التحفيزات الجبائية بما يتماشى وتشجيع المناخ الاستثماري؛
- ✓ إدخال وتعميم المعلوماتية على مستوى الادارة الجبائية ككل، إذ أن الطريقة اليدوية المعمول بها حاليا، يعاب عليها بطئها وتتطلب وثائق كثيرة عرضة للتلف؛
- ✓ تطهير الادارة الجبائية من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبي؛
- ✓ إعادة النظر في أجور أعوان مصالح الجبائية وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل وإبعادهم عن إغراءات الممولين؛
- ✓ تفعيل المواد والنصوص المتعلقة بالتحصيل الجبائي من أجل تحسينه ومكافحة التهرب والغش الجبائي مع نشر الوعي الجبائي قصد تغيير الذهنيات وتشجيعها على الأداء الجبائي؛
- ✓ ضرورة توحيد الاتفاقيات الجبائية بين الجزائر وبقيّة شركائها خاصة الواقعة على ضفة البحر المتوسط لمنع الازدواج الجبائي من جهة وحتى يتمكن اقتصادها من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

6. قائمة المراجع:

1. عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مطبعة العمرانية للأؤفست، القاهرة، 1998.
2. كامل بكري، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2000.
3. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر العاصمة، 2004.
4. مايكل ابدجمان، الإقتصاد الكلي - النظرية والسياسة - ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. أحمد الاشقر، الإقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.
6. مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
7. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
8. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي للمباديء، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
9. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2003.
10. محمد خالد المهياني، خالد الخطيب الحبش: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق عام 2006.
11. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
12. محمد دويدار، "نظرية الضريبة والنظام الضريبي"، الدار الجامعية، 1999.
13. ناصر مراد، "التهرب والغش الضريبي في الجزائر"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.
14. فوزت فرحات، المالية العامة والتشريع الضريبي العام، لحسون للنشر والتوزيع ببيروت ط 1، 1997.
15. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الآفاق عمان، الأردن، 1998.

16. عبد الكريم صادق بركات ، النظم الضريبية، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986.
17. عبد المنعم فوزي، مالية الدولة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية - بيروت ، 1994.
18. عطية عبد الواحد ، " التحليل الاقتصادي الكلي "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
19. سهير السيد، المدخل إلى النظرية الاقتصادية، المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
20. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1994.
21. عادل عامر، " دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر " ، دار الصحوة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1995.
22. محمد السعيد فرهود ، " المالية العامة والاقتصاد الضريبي "، الجزء الأول ، منشورات جامعة دحلب 1978- 1979 .
23. محمد دويدار ، " نظرية الضريبة والنظام الضريبي " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، طبعة 1999.
24. فريد الصلح ، "السياسة الاقتصادية"، مطبعة الفنون، بيروت، لبنان ، 1984.
25. سلوى علي سليمان، "السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى، 1973.
26. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1994.
27. حسن علي بخيت ، سحرفتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009.
28. محمد تركي القريشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، 2004.
29. محمد طاقة وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2009.
30. أحمد أشرف العدلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للنشر ، القاهرة، 2006.
31. عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة ملك سعود الرياض ، 1997.
32. نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002 .
33. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 2005.
34. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارية، جامعة المسيلة، المجلد 05 ، العدد التاسع، 2013.
35. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016.
36. غيدة فوزية . غيدة فلة . أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl خلال الفترة (1980- 2014)" ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، المجلد 2، العدد 1، جوان 2018.
37. 34- Ganger, C.W.J., and Newbold, P., "Spurious Regression in Econometrics", Journal of Econometrics, vol 26, (1974).
38. 35- Bourbonnais, R., (2002): "Econométrie", Dunod, 4ème Edition; Paris.
39. 36- Johansen, S., (1988) : « Statistical Analysis of Cointegration Vectors' , Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 12
40. 37- Hairoun, J. "Analyse macroéconomique "la découverte", Paris 1999.
41. 38- Daniel maurice 'l'Economie en équilibre' —Edition Dalloz-paris 1975 .